

الرقابة (الالكترونية - الشعبية) على الانتخابات تحليل التجربة المصرية

د. محمد علي حمود*

الاعتقال والاضطهاد، وما المهندس (وائل غنيم) في مصر، مؤسس موقع (كلنا خالد سليم) إلا دليل على نجاح هذه الوسائل في الضغط على الأنظمة السياسية.

أصبحت الوسائل الإلكترونية من أفضل الأدوات المعاصرة في التأثير السياسي، ومن هنا جاء استخدامها أداة للرقابة على الانتخابات، بعد أن كانت الرقابة الشعبية مرتبطة بأدوات تقليدية وغير كفؤة أحياناً، فضلاً عن أن النظم السياسية لا تواجه صعوبة في تحجيم الأدوات الرقابية التقليدية.

كانت بدايات الفكرة في الانتخابات الكينية الأخيرة، وتلخصت في أن "تراقب مجموعة من المواطنين (في كينيا) هذه الانتخابات، وترسل

المقدمة:

كان لتطور الفضاء الإلكتروني - المتمثل بشبكة الإنترنت وأجهزة المحمول والفضائيات، والتي تفاعلت لتكون أداة جديدة تم استخدامها في الثورات العربية؛ للتنسيق الفكري والعملي والثوري في النضال ضد الأنظمة الدكتاتورية التي حكمت الكثير من البلاد العربية، وأثبتت فاعليتها ونجاحها، ومنها مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) و(تويتر) - دور في تجميع الأفكار، وتوحيد مطالب مختلف أفراد المجتمع، وكان دورها واضح المعالم، بل إن قادة هذه المواقع ومؤسسيها لم يكونوا بمعزل عن

*كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين
mmm_phd@yahoo.com

من هنا برزت أهمية الأداة الجديدة (الرقابة الإلكترونية الشعبية)؛ في أن تواصل عملها في التجارب الانتخابية الجديدة، بعد أن أثبتت جدارتها في مراقبة العملية السياسية والنظام المصري في عهد مبارك.

ويأتي تحليل التجربة المصرية في الرقابة الإلكترونية - الشعبية لعدة اعتبارات:

- منذ تغيير نظام الرئيس مبارك وحتى هذه الفترة، حدثت أكثر من تجربة انتخابية في مصر، كان للبعد الإلكتروني فيها حضور مهم ودور فاعل.

- أراد الشعب المصري وكل مؤسسات المجتمع المدني استمرار الرقابة الشعبية على مجمل العملية السياسية ومنها الانتخابات، ومحاولة حمايتها من الاختراقات، مستخدماً كل الوسائل المتاحة، ونظراً لأن الفضاء الإلكتروني أثبت كفاءته في أيام الثورة؛ كان من المهم استخدامه فيما بعد الثورة.

- طبقاً لأحدث تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات ٢٠١١، يوجد أكثر من ٢٢ مليون مستخدم للإنترنت في مصر، أي ما يوازي ٢٤٪ من تعداد السكان البالغ أكثر من ٨٥ مليون نسمة، وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد مستخدمي المحمول وصل بعد الثورة إلى ٧٨ مليون مشترك، وهذا ما يتيح وسائل جديدة وسريعة ومتوافرة أمام مختلف فئات المجتمع التي تحاول أن توظفها في حماية منجزات الثورة ومنها الانتخابات.

تقارير عن أي تجاوزات أو انتهاكات تحدث خلال عملية الاقتراع، ومن ثم تجميع هذه التقارير في الموقع الإلكتروني (أنت شاهد) على شكل خريطة تشمل مراكز الاقتراع الرئيسية، بحيث يمكن معرفة ما يحدث في أي مركز منها بمجرد الدخول إليه. نجحت الفكرة واستخدمت بشكل مشابه في مراقبة الانتخابات في الهند، وفي تتبّع آثار الحرب على غزة في العام ٢٠٠٩، وفي مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية في هايتي وتشيلي. وأخيراً تم تطبيقها في مصر لمراقبة الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني ٢٠١٠.

في المقابل، نجد أن كل القوى المشاركة في الثورة المصرية استخدمت الفضاء الإلكتروني وكل وسائل الإعلام؛ لتحقيق مطالبها ضد نظام الرئيس مبارك؛ لذلك عملت هذه القوى ومعها المجتمع على استخدام كل الوسائل المتاحة؛ لإنجاح أي انتخابات، ولعل الإنترنت والهاتف المحمول والقنوات الفضائية كانت في مقدمة هذه الوسائل، ولأن الثورة في مصر كانت جماهيرية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى؛ كان لا بد من إيجاد طريقة جديدة للتعامل مع التجارب الانتخابية المقبلة، تزواج بين الحضور الشعبي الذي يفرض نفسه على المشهد السياسي المصري، وبين الأدوات الأكثر فاعلية وقوة ونجاحاً والتي أثبتت أهميتها في أكثر أيام الثورة صعوبة، وهي شبكات الإنترنت والاتصال والإعلام (الفضاء الإلكتروني)،

يواجه البحث في الرقابة (الإلكترونية - الشعبية) صعوبات أساسية، تتمثل في عدم وجود مصادر ومراجع يمكن التأسيس عليها؛ وذلك لحدائثة التجربة؛ مما جعل الباحث يعتمد على المواقع الإلكترونية بشكل أساس، ومنها مواقع الرقابة الإلكترونية الشعبية نفسها، معتمداً على تحليل مضمون هذه المواقع ودراساتها؛ لتكون بمثابة عينة بحث إلكترونية تركز إليها الدراسة في تحليلاتها، دون أن تكون هذه الصعوبة عاملاً يُعيق متابعة ورصد وتحليل الظاهرة بأبعادها الأولية من أجل مراكمة مفاهيم وأطر أكاديمية ومعرفية للظاهرة، تساهم في خلق كتابات ودراسات تساعد على الفهم الواضح لهذه التجربة المهمة.

ماهية الرقابة الإلكترونية

نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢١) على أن "إرادة الشعوب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري، أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت".^١

وتؤكد العديد من الاتفاقيات حقّ الشعب ومؤسساته في مراقبة الانتخابات ومتابعتها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن (منظمة الأمن والتعاون الأوروبي) أكدت - في وثيقة صادرة عنها - ضرورة قبول مراقبين دوليين

ومحليين في الانتخابات، وأكدت الوثيقة نفسها أن مراقبي الانتخابات يمكن أن يلعبوا أدواراً مهمة في الانتخابات عبر آلياتهم الرقابية، وهكذا أصبحت المراقبة آلية مهمة في العملية الانتخابية الديمقراطية، إذ تُعد ضماناً حقيقياً لنزاهة العملية برمتها سواء أكان النظام ديمقراطياً أم انتقالياً. وعلى الرغم من وجود وسائل الإعلام المحلية (التلفزيون، الراديو، الصحف، المجلات) والتي تلعب دوراً تقليدياً في مراقبة الانتخابات، إذ تقوم بتقديم التقارير عن حملات الانتخابات، وعن النتائج الانتخابية النهائية، والتحقق في الادعاءات القائلة بحدوث انتهاكات، وإجراء تقييمات سريعة عبر تقارير إذاعية وتلفزيونية، فإن نظرة تسود - في بعض الأحيان - المجتمع بعدم حيادية وسائل الإعلام خاصة عندما تكون خاضعة لسلطة الحكومة.^٢

لذلك نجد أن المعهد الأوروبي للإعلام قدم، في العام ١٩٩٤، تقريراً عنوانه "انتخابات العام ١٩٩٤ البرلمانية والرئاسية في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة - مراقبة وتغطية الانتخابات في الوسائل الإعلامية"، حيث قام المعهد بجمع معلومات: حول الخلفية الانتخابية للبلد، والآلية الديمقراطية والتصويتية، وطبيعة المرشحين، وتحليل هذه البيانات؛ من أجل إطلاع المتدربين الذين سيقومون لاحقاً بتغطية هذه الانتخابات ومراقبتها، واستخدم المعهد وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة من أجل إحداث توعية بأهداف الانتخابات والغاية الرئيسة منها، وراقب

١-١ تعريف الرقابة الإلكترونية الشعبية

تعرف الرقابة الإلكترونية على الانتخابات بأنها «عملية استخدام أدوات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في مراقبة سير الانتخابات سواء في مرحلة الترشيح أو التصويت أو الاقتراع أو الفرز أو إعلان النتائج، ويتم ذلك عبر بث النص أو الصورة أو الفيديو عبر وسائط الاتصال الجماهيري باستخدام الأدوات الإلكترونية المتوفرة خاصة الهواتف المحمولة والإنترنت»^١، وتقوم عملية الرقابة على الانتخابات بتحليل بعض العناصر الأساسية من خلال دراسة القوانين واللوائح الخاصة بالانتخابات في هذا البلد، مثل قانون الانتخابات، وقانون الأحزاب، وقانون الإعلام، وغيرها، وفي العادة تشمل هذه القوانين القواعد الآتية:^٢

- تحديد عدد المقاعد.
- تحديد عدد المسؤولين عن الانتخابات.
- تحديد الدوائر الانتخابية.
- تسجيل الأحزاب السياسية ومرشحيها.
- تسجيل الناخبين.
- ممارسة الأحزاب السياسية الحملات الانتخابية واستخدام وسائل الإعلام.
- إجراءات التصويت والفرز.
- التعامل مع الشكاوى.
- مراقبة العملية التصويتية.

٢-١ المراقبون الإلكترونيون على الانتخابات

إن أهم الناشطين في استخدام الرقابة

المعهد هذه الوسائل وطريقة تعاملها مع المرشحين المعارضين، كما تابع بدقة نزاهة الإعلام في نقل الوقائع الانتخابية، وكل ما سبق يمثل فحوى الرقابة التقليدية على الانتخابات.^٣

في المقابل، يشهد العالم اليوم تزايداً وتنامياً في أعداد مستخدمي الهواتف المحمولة والحواسيب المحمولة، وتزايد يومياً أعداد مستخدمي الإنترنت، وخصوصاً مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة، كغرف الدردشة والـ(ماسنجر) أو المواقع العامة مثل (فيس بوك) و(تويتر)، وهو ما يوفر بيئةً تكنولوجيةً خصبةً للدعاية الانتخابية الإلكترونية، ويسهل عملية المشاركة السياسية في الانتخابات، وإمكانية استخدامها في تفعيل الرقابة على العملية الانتخابية، والقدرة على الكشف عن فساد المال السياسي والمخالفات الانتخابية، وهو ما يعمل على نقل وقائع العملية الانتخابية وإجراءاتها بشفافية سواء في عملية تسجيل الناخبين واختيار المرشح ثم عملية الفرز وإعلان النتائج. ويتم، أيضاً، توفير معلومات كافية عبر الإنترنت حول العملية الانتخابية وكيفية اختيار المرشح والرمز الانتخابي الخاص به، وتتم متابعة عملية التصويت بشكل مباشر وحشد الناخبين من خلال الحملات الإلكترونية لدفع الناخبين إلى القيام بعملية التصويت، ورفع الوعي لدى الناخب والمرشح بما يعد انتهاكاً لنزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها، وتوفير المعلومات عن الانتخابات بسهولة ويسر، وبصورة جذابة عبر الإنترنت.

بالضرورة متابعتها في الخارج من المنظمات الدولية العاملة في مجال الانتخابات وحقوق الإنسان.

٣-١ أشكال الرقابة الإلكترونية الشعبية

للرقابة على الانتخابات، تقليدياً، أشكال وأنواع كثيرة، وهي تختلف وتتطور وفقاً لطبيعة المجتمع وثقافته السياسية ونظامه السياسي، وكلما استطاع المجتمع بلورة وسائل ناجحة للمراقبة؛ فإن تقييماته للعملية الانتخابية سوف تعد موضع ثقة، بالمقارنة مع تقارير وتقييمات مفوضيات الانتخابات الحكومية أو باقي المراقبين، أو الآراء التي تقدمها الأحزاب السياسية، وبالتالي فإن المصدقية تعد الصفة الأبرز من بين سمات العملية الرقابية المحايدة والفاعلة.^٧

أخذت الرقابة الإلكترونية أشكالاً وأنماطاً متعددة مع تعدد أدوات الرأي والتعبير عبر الإنترنت التي يتم استخدامها، ومنها خرائط الإنترنت التفاعلية، والمواقع التي تنشأ خصيصاً لمتابعة أحوال الانتخابات، والكشف عن التجاوزات التي تؤثر على سير العملية الانتخابية، أو تشكل في تحقيق النزاهة والشفافية المطلوبة لنجاحها، ونقل أحداث اللجان الانتخابية فوراً من خلال رسائل وفيديوهات الهواتف المحمولة وتدوينات موقع (تويتر) والمكالمات الهاتفية من شهود العيان. ويتم التشبيك بين القائمين على الرقابة الانتخابية من خلال الرسائل على الهاتف المحمول أو المجموعات البريدية أو من خلال الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت.^٨

الإلكترونية على الانتخابات هم الأطراف والمؤسسات الآتية:^٩

أولاً. المواطن العادي الذي يهتم بمستقبل بلده ويسعى إلى المشاركة الإيجابية.

ثانياً. المرشح للانتخابات، ويسعى إلى مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها.

ثالثاً. المؤيدون لأي من المرشحين، والذين يسعون إلى متابعة أداء مرشحهم في الانتخابات والكشف عن التجاوزات.

رابعاً. مؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات الحقوقية التي تسعى إلى الكشف عن أي مخالفات أو انتهاكات.

خامساً. نشطاء الرأي عبر الإنترنت والذين يسعون إلى رصد انتهاكات الانتخابات حول العالم.

سادساً. الإعلاميون والصحافيون الذين يتابعون أخبار الانتخابات.

سابعاً. مقاطعو الانتخابات، الذين يسعون إلى المقاطعة بإيجابية عبر دعم الرقابة الشعبية على الانتخابات.

ومن هنا، فإن العملية الانتخابية ستصبح شأناً دولياً؛ على اعتبار أن مجرياتها أصبحت تنشر دورياً، بل بشكل فوري على الإنترنت، ويمكن

مميزات الرقابة الإلكترونية على الانتخابات

امتداد هيمنة السلطات الحكومية إلى مجمل المؤسسات السياسية والإعلامية - وبالتالي السيطرة على تفاعلات العملية الانتخابية، ومحاولة إظهار أن سير الانتخابات قد تم بطريقة نزيهة، وأن الناخبين أدلوا بأصواتهم بحرية، وأن نتائج هذه الانتخابات لا يمكن التشكيك بها، وتكرار هذه المشاهد في الكثير من الأنظمة السياسية، وخاصة النامية منها - دفع العديد من المنظمات والجهات المعنية بالانتخابات إلى الدعوة إلى عدم الاكتفاء بمراقبة العملية الانتخابية فحسب، بل وضرورة متابعة وسائل الإعلام المحلية التي تراقب الانتخابات، والتأكد من حياديتها ونزاهتها. وأصدرت العديد من المعاهد ومراكز الدراسات المهمة بالعمليات الانتخابية تقارير وكتيبات ودوريات تُعنى بآليات مراقبة وسائل الإعلام التقليدية خلال العمليات الانتخابية، ومنها كتيبات (المعهد الديمقراطي الوطني) مثل (دليل مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية)^٩، وفي الوقت نفسه توجهت القوى المجتمعية - خاصة المتعلمة والمتنوّرة - إلى بلورة وسائل جديدة لا تكون للسلطة الحكومية سيطرة عليها، ومن هذه الوسائل الرقابة الإلكترونية الشعبية التي تتصف بسمات مهمة من أبرزها:

قيام المواطنين بممارسة عملية الرقابة على الانتخابات، وهو ما يزيد من فاعلية العمل الرقابي على أداء العملية الانتخابية.

من شأن إتاحة الفرصة لعدد واسع من

المراقبين العمل على تحقيق نوع من الحيادية والمصداقية بدلاً من سيطرة جهة وحيدة على عملية الرقابة، وما يزيد في الوقت نفسه من الوعي السياسي العام.

يساعد الإعلام الجديد على سرعة الكشف عن التجاوزات والانتهاكات لحظة حدوثها، وهو ما يساعد في سرعة رد الفعل تجاه عدم تكرارها. يساعد الإعلام الجديد على توثيق ما يجري في العملية الانتخابية، وهو ما يساعد على الكشف عن الضالعين في الانتهاكات وملاحقتهم قانونياً.

إتاحة الفرصة لتوفير مادة صحافية هائلة تستخدمها الصحف في تغطية عملية الانتخابات، وهو ما يساعد على اتساع تأثير ما يتم بثه عبر الإنترنت.

إتاحة الفرصة أمام المنظمات الدولية المعنية بالرقابة على الانتخابات لمتابعتها من خلال ما يتم نشره عبر وسائل الإعلام وخاصة الإنترنت. إمكانية عدم الكشف عن شخصية المبلغ، مما يحميه من انتقام منتهكي القانون، وتعدد وسائل التبليغ من إرسال رسائل إلى رقم محمول معين أو إرسال تقرير إلى موقع الرقابة على الإنترنت بالإيميل أو عبر موقع (تويتر) لنقل الصور.^{١٠}

تجارب عربية في الرقابة الإلكترونية (مشروع «نشوف» في تونس، مشروع «ارصد» في اليمن) في حقيقة الأمر، فإن تجربة الرقابة الإلكترونية / الشعبية على الانتخابات على الرغم من حداثةها عربياً؛ فإنها لا تقتصر على مصر، بل

«نشوف.كوم» هي مبادرة تريد أن تركز مفهوم المواطنة الإيجابية. فجميعنا معنيون بالعملية الانتخابية.

«نشوف.كوم» سيجعل منا مواطنين مؤثرين في الحياة السياسية. فلنشارك فيه ولنرسل إليه ما تقع عليه أيدينا من رصد للتجاوزات.

«نشوف.كوم» هو ملك لكم.. ومعكم ستنتج تونس أول انتخابات ديمقراطية وشفافة في تاريخها.

المشروع يسعى إلى دعم المشاركة المدنية لمراقبة الانتخابات التونسية من خلال استخدام تكنولوجيا الخرائط - يو شاهيدي Ushahidi. والموقع مستقل ومحايّد تجاه جميع الأحزاب السياسية وتجاه السلطات الحكومية وشبه الحكومية.

«نشوف.كوم» هو مشروع ينجزه كل من الجمعيات غير الحكومية التونسية^{١٢}.

وفي اليمن، فقد كشفت مؤسسة «رين اليمن» عن مشروع جديد أطلقه مركز الإشراف السياسي للشباب، التابع للمؤسسة، والذي سيمكن المواطنين اليمنيين من المشاركة في الرقابة الإلكترونية على الانتخابات الرئاسية وإرسال التقارير عن أي تجاوزات يشهدها. وسيسمح مشروع «ارصد - الحملة الشعبية لمراقبة الانتخابات اليمنية» لمستخدمي الهاتف الجوال في اليمن والمقدر عددهم بـ ١١ مليون مستخدم بأن يقوموا بإرسال تقارير عن أي تجاوزات عن طريق الرسائل القصيرة «أس أم أس» إلى رقم مخصص لهذه التقارير وهو

إن دولاً مثل تونس واليمن طبقت أشكالاً مقاربة لهذا النموذج،^{١١} ففي تونس مثلاً نجد أن موقع «نشوف» (nchoof.org) يعد أحد أهم الآليات الحديثة التي استخدمت وتستخدم في العمل الرقابي، ويرى القائمون على الموقع أن هذا الموقع الإلكتروني ملك لجميع التونسيين أينما وجدوا؛ بغرض مراقبة العملية الانتخابية مراقبةً مواطنيةً تشارك فيها أطراف الشعب التونسي، في داخل البلاد وخارجها.

الهدف من هذا الموقع هو رصد التجاوزات والخروقات التي قد ترتكبها الأطراف المعنية في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي قصد التشهير بها، لوضع حد لها، ومعاقبة مرتكبيها من طرف الأجهزة ذات الاختصاص.

ويرى القائمون على المشروع «أن الفكرة بسيطة ومتاحة للجميع.. بإمكان كل تونسي وتونسية أن يكون مراقباً للانتخابات، بمجرد أن يُرسل إلى «نشوف.كوم» أنباء عن أحداث وقعت في محيطه.. يمكن أن يعلمنا بالهاتف أو بخدمة الـ(أس أم أس) أو يرسل إلى «نشوف.كوم» صوراً أو مقاطع فيديو يتم التقاطها عبر مختلف الوسائل (هواتف محمولة، آلات كاميرا، إلخ)

فباستطاعة كل تونسي يعتبر أن الاعتداء على العملية الانتخابية هو اعتداءً مباشراً على مواطنته، وبالتالي أن يبلغ عما يجري حوله، حتى تتم الانتخابات في أكثر الظروف شفافيةً ونزاهةً، وهذه بعض الأفكار التي أوردتها الموقع على صفحته الرئيسية:

(٣٣٧٧) من أي شبكة هاتف محمول، ويرى مشروع «ارصد» (ersod.org) أن الأحداث الأخيرة في اليمن حولت مئات الآلاف من الشباب اليمني من الفئة الشعبية الصامتة إلى فئة من الناشطين السياسيين، وأنهت سنوات طويلة من حرمان الشباب من المشاركة السياسية اليمنية، وتؤمن "رنين اليمن" بأنه لا بد من المحافظة على هذه القوة وتمكين الشباب اليمني من مواصلة القيام بدور نشط وإيجابي في تشكيل المشهد السياسي في اليمن.

بعد شهور من الاحتجاجات والتظاهرات حققت الحركة الشبابية في اليمن حدثاً مهماً، وهو توقيع الرئيس على مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي، والدعوة إلى انتخابات مبكرة، الانتخابات الرئاسية (مع وجود مرشح توافقي) ستمثل بداية لفترة انتقالية مدتها عامان، سيعقد خلالها الحوار الوطني، وستشمل إصلاحات دستورية، وسيتم الاتفاق على تعديل قانون الانتخابات، وستختتم الفترة الانتقالية بانعقاد الانتخابات البرلمانية.

وخلال الانتخابات الرئاسية صممت "رنين اليمن" هذا المشروع لإدخال واختبار ثلاثة مفاهيم جديدة لعملية الانتخابات في اليمن:

١. إشراك الشباب كمرقبين للانتخابات على نطاق واسع.
٢. إشراك المواطنين في الإبلاغ عن انتهاكات وحوادث يوم الانتخابات.
٣. استخدام تكنولوجيا الرسائل القصيرة

«أس أم أس» من قبل المراقبين والمواطنين للإبلاغ عن حوادث وانتهاكات يوم الانتخابات.

الهدف العام للمشروع هو تعزيز الحكم الديمقراطي في اليمن وضمان المزيد من المشاركة في المشهد السياسي، وعليه فإن الأهداف التفصيلية للمشروع هي:^{١٣}

١. إشراك الشباب في الرقابة على العملية الانتخابية عن طريق تدريب ١٣٠٠ من مراقبي الانتخابات الشباب وتوزيعهم على عينة مختارة عشوائياً من المراكز الانتخابية في محافظات أمانة العاصمة، تعز، عدن، إب، الحديدة.

٢. إشراك المواطنين في جميع أرجاء اليمن في الإبلاغ عن حوادث يوم الانتخابات عن طريق إنشاء قناة تواصل بين المواطنين واللجنة العليا للانتخابات والاستفتاءات باستخدام تقنية الرسائل النصية القصيرة.

٣. بناء واختبار البنية التحتية للتكنولوجيا اللازمة لاستخدام الرسائل القصيرة لمراقبة الانتخابات في اليمن.

٤. العمل على المشروع باعتباره مشروعاً تجريبياً لاختبار هذه المفاهيم الجديدة على نطاق صغير في الانتخابات الرئاسية من أجل استخدام الدروس المستفادة من هذا المشروع الرائد في إطلاق مشروع أكبر لإشراك الشباب

والمواطنين في مراقبة الانتخابات في جميع أنحاء اليمن خلال الانتخابات البرلمانية في نهاية الفترة الانتقالية. وأوضح رئيس مؤسسة «رنين» علاء قاسم: أن هذه التقارير المرسله من المواطنين ستظهر على خريطة تفاعلية يمكن للجميع مشاهدتها على هذا الرابط: www.ersod.net. وقد تم التنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من أجل المساهمة في مراقبة هذه الخريطة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي تجاوزات في المراكز الانتخابية على مستوى الجمهورية. هذا كما سيتمكن المواطنون من إرسال التقارير عبر الموقع أعلاه وإرفاق الصور والفيديو، أو عن طريق استخدام موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، وقد قام مركز الإشراف السياسي للشباب بتدريب ٥٠ مدرباً شاباً وشابةً كمدرسين، وسيقومون بتدريب ٢٠٠ متدرب كمراقبين معتمدين للانتخابات من يوم الإثنين المنصرم ولمدة أربعة أيام سيوزعون بعد ذلك في ١٢٥ مركزاً انتخابياً في أمانة العاصمة. ١٤ وقد أوضح سهل الجنيد، مسؤول مركز الإشراف السياسي للشباب، أن هؤلاء الشباب سيتم تدريبهم من قبل مدرّبين محترّفين على طرق مراقبة الانتخابات، حيث إن التقارير التي سيقوم الشباب برصدها سيتم استخدامها لإصدار تقييم رسمي عن سير الانتخابات الرئاسية في أمانة العاصمة. صادر عن مركز الإشراف السياسي للشباب. وتنفذ "رنين" هذا المشروع بالشراكة مع مشروع

المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعم الانتخابي في اليمن (JEAP)، والمعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، وشركة "لينك أن تايم" اليمنية لتكنولوجيا الهاتف النقال، وشركة سيتيفوكس الأميركية للخدمات التكنولوجية (CitiVox). كما تقوم منظمة "موبايل أكتيف"، وهي المنظمة الرائدة في العالم في مجال استخدام تكنولوجيا الهاتف النقال في مجال الخدمات الاجتماعية، بتقديم الدعم الفني لـ"رنين اليمن" لتنفيذ هذا المشروع. ويعتبر هذا المشروع مشروعاً تجريبياً لإدخال تكنولوجيا الرقابة الإلكترونية على الانتخابات عن طريق الرسائل القصيرة، وإدخال تجربة إشراك الشباب على نطاق واسع في الرقابة على الانتخابات، وذلك للتحضير لاستخدام هذه التكنولوجيا وإشراك الشباب كمراقبين في كافة أنحاء اليمن في الانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في نهاية الفترة الانتقالية في اليمن. ١٥

٣- تحليل التجربة المصرية

كانت الرقابة على الانتخابات من أكثر القضايا إثارةً في انتخابات مجلس الشعب التي جرت في تشرين الثاني ٢٠١٠، حيث دارت العديد من التساؤلات حول أهمية دورها وكيفية تنفيذها وما الجهات التي يمكن أن تقوم بها؟ وما بين المطالبة بالرقابة الأجنبية وإمكانية تحفيز دور المجتمع المدني في عملية الرقابة، حاولت بعض الوسائل الجديدة للإعلام تقديم

حلول تتعلق بتوفير آليات محلية، لتفعيل عملية الرقابة على العملية الانتخابية ورفع الوعي سواء ببعديها السياسي والتنظيمي، أو في مراحلها المختلفة في الاقتراع والفرز ثم إعلان النتائج. وهو ما يثير تساؤلاً آخر يتعلق بمدى مصداقية تلك الأدوات أو الآليات الجديدة في نقل عمليات التفاعل وردود الأفعال والسلوك؟ وما هي حدود مصداقيتها؟ وهل حققت الهدف منها وهل نجحت في أول تجربة حقيقية لها؟

١-٣ البدايات الأولى للرقابة الإلكترونية الشعبية على الانتخابات

كانت البوادر الأولى للرقابة الإلكترونية في مصر قد تجسّدت في الانتخابات البرلمانية، في العام ٢٠١٠، فمع فتح مراكز التصويت أبوابها للناخبين للإدلاء بأصواتهم، ارتفع على جانب آخر صوت عمليات المراقبة الإلكترونية لسير العملية الانتخابية، حيث نشطت العديد من المواقع التفاعلية التي تساعد على الرقابة لحظة بلحظة، والكشف عن كل ما يحدث في اللجان أمام الرأي العام. قام بإطلاقها بعض المؤسسات والجهات الحقوقية، أو اعتمد بعضها على المواطنين والنشطاء وشهود العيان من خلال قيامهم بالتواصل إخبارياً مع المواقع من خلال استقبال رسائل المحمول أو المكالمات الهاتفية في كل أنحاء مصر. من أبرز تلك المواقع موقع «يو شاهدي» أو «أنت شاهد»، الذي أتاح تقنية المراقبة على الانتخابات عن

طريق خرائط الإنترنت التفاعلية، وهي عبارة عن خريطة تفاعلية لمصر على الإنترنت تراقب ما يحدث في الانتخابات لحظةً بلحظة، وتنقل أحداث اللجان الانتخابية فوراً، وأهمية هذه الخرائط تنبع من كونها نقاط تجمع مركزية لكل الشهادات والوثائق حول حدث بعينه، وكلما زاد عدد الشهادات؛ زادت مصداقية الخريطة. فيما عمل موقع وراديو «حقوق» على إتاحة البث الحي المباشر للمعلومات والأخبار من خلال استخدام تقنية البث عبر الهواتف المحمولة، بالإضافة إلى بناء الحملات الاجتماعية والحقوقية عبر الموقع والشبكات الاجتماعية. أما موقع «رصد» الذي أطلقته مجموعة من نشطاء «وحدة الرصد الميداني» تحت شعار «خليك إيجابي وشاركنا الحدث»، فعمل على متابعة الواقع الميداني للانتخابات في المحافظات المصرية، ومن ثم رفعه على صفحات «فيس بوك»، وموقع «flickr» المتخصص في الصور الفوتوغرافية. كما عمل الموقع على رفع تقارير مباشرة عن الأحداث التي جرت خلال ساعات اليوم، ورصد ما وصفه بمخالفات المرشحين والانتهاكات الأمنية وعمليات التزوير، إلى جانب تفاعل الشارع مع الانتخابات والمرشحين. كذلك خصصت بعض المواقع الإعلامية مساحات وصفحات متخصصة لتغطية أحداث الانتخابات أولاً بأول، منها موقع «مصرأوي» الذي نشط في تغطية الأحداث والأخبار والمستجدات في

٢٠٣ تجربة موقع أنت-شاهد (u-shahid.com) مع الانتخابات المصرية

يرى (كمال نبيل) المدير التنفيذي لمركز دعم التنمية والتأهيل المؤسسي، الذي نقل فكرة الرقابة الإلكترونية إلى مصر أن «الهدف الرئيس منها هو أن نرصد الانتخابات بصورة واضحة بمزاياها وسلبياتها، بحيث لا تحتكر من قبل حزب معين، وذلك من خلال دعوة جميع المواطنين، المنتمين منهم لأحزاب أو غير المنتمين، إلى أن يرسلوا تقاريرهم إلى الموقع الذي يحمل اسم «يو شاهد» أو «أنت شاهد».^{١٦}

ويضيف نبيل: «إن هناك هدفاً آخر لهذه الفكرة، وهو إشراك المواطن العادي في عملية الرقابة الانتخابية لتكون مراقبة شعبية بعدما كانت المراقبة سابقاً حكراً على المنظمات المدنية، إذ إنه طالما يشارك المواطن في التصويت، فنحن نحاول إشراكه في عملية المراقبة، الأمر الذي يجعله يشعر بأن صوته يمكن أن يصل لأي فرد وأنه يمكن المشاركة بإرسال رسائل نصية، كما يمكن المشاركة بالبريد الإلكتروني أو من خلال موقعي «تويتر» و«فيسبوك»، ويمكن إرسال صور أو فيديو أو تقارير مكتوبة عما يحدث في الدوائر الانتخابية».^{١٧}

ولتحديد الإستراتيجية والأفكار التي يتبناها هذا الموقع ننقل ما ذكره موقع (u-shahid.com) على صفحته الرئيسية، إذ استخدم القائمون على الموقع طريقة السؤال والجواب لتوضيح أفكاره وإستراتيجيته الإلكترونية في الرقابة وهي كالآتي:^{١٨}

الانتخابات من خلال الفيديو والصورة، وموقع «راديو حريتنا» الذي قام بإطلاق صفحة خاصة للإبلاغ عن الانتهاكات، تعتمد على أخبار يتم استقبالها من مراقبين وصحافيين وأشخاص عاديين، إلى جانب بث صوتي مباشر من بعض الدوائر، واستقبال بلاغات المواطنين.

أما موقع «فيس بوك» فشهد نشاطاً كبيراً على مدار ساعات اليوم، سواء من خلال تحميل العشرات من لقطات الفيديو التي ترصد بعض الانتهاكات في اللجان الانتخابية التي قام أعضاء الموقع بتصويرها عن طريق هواتفهم المحمولة وكاميراتهم الشخصية، أو من خلال كتابة التعليقات التي تتابع سير التصويت ساعة بساعة، وهو ما حدث، أيضاً، مع موقع «تويتر». وبث موقع «يوتيوب» أغنيات من جانب بعض المرشحين تتحدث عن إنجازاته في دائرته الانتخابية، وتدعو الناخبين للتصويت له واختياره ممثلاً عنهم.

مجملة هذه الوسائل الإلكترونية تبلورت بسبب كل الظروف التي أدت إلى عدم وجود أي إشراف قضائي، أو إشراف دولي، على هذه الانتخابات؛ ما أثار تساؤلات حول نزاهة العملية الانتخابية. ولهذا السبب قام بعض النشطاء الإلكترونيين بإطلاق موقع (أنت شاهد) (U-shahid) للمراقبة التزامية الإلكترونية على الانتخابات البرلمانية المصرية، هذا الموقع كانت له إستراتيجية مهمة للرقابة الإلكترونية، لكن ليس على الانتخابات فقط، بل امتد عمل هذا الموقع ليشمل مراقبة تطورات ثورة يناير.

٥ - (تويتر): http://www.twitter.com/u_shahid

٦ - يوتيوب: <http://www.youtube.com/user/ushahideg>

يقوم فريق من المسؤولين عن العمل الميداني بالتواصل مع أكبر قدر ممكن من الناشطين والمرشحين، وتدريب أكبر عدد من الراغبين في المشاركة؛ للحصول على أكبر قدر من الشهادات على الموقع. ويقوم فريق من مسؤولي الخرائط (mappers) بمتابعة و"فلترة" كل التقارير الواردة إلى الموقع، واستبعاد ما ليست له علاقة بالانتخابات، وتقسيم التقارير على الانتهاكات، بحيث يكون هناك تقرير منفصل لكل انتهاك مذكور، ويتم رفع كل تقرير على الخريطة.

ثم يقوم فريق من المحققين بمتابعة كل التقارير التي تمت الموافقة على ظهورها؛ للتحقق من صحتها، بحيث يحصل التقرير المؤكد على علامة خضراء تشير إلى أنه قد تم التأكد من صحته من مصادر موثوقة، وإذا تعذر التأكد يظل التقرير موجوداً لكن بعلامة تدل على كونه تقريراً لم يتم التحقق منه بعد.^{١٩}

يعمل المشروع على إقامة دورات تدريبية للطرق التي تتم من خلالها زيادة الوعي على استخدام المواقع الإلكترونية في المراقبة على الانتخابات، مثل الدورات التي نظمها مركز دعم التنمية والتأهيل المؤسسي بالتعاون مع المعهد المصري الديمقراطي حول كيفية استخدام موقع (أنت شاهد) في مراقبة الانتخابات، يومي

س: ماذا تعنى كلمة «يوشاهيدي»؟

ج: كلمة سواحيلية معناها "شهادة" لأن بداية الفكرة كانت في انتخابات كينيا عام ٢٠٠٢.

س: ما هي فكرة مشروع "يوشاهيدي"؟

ج: الفكرة تعتمد على نظام الخرائط الذي تُرفع عليه الشهادات الخاصة بموضوع ما.

س: ما الحالات التي تم تطبيق هذا المشروع فيها من قبل؟

ج: الحالات التي تم تطبيق هذا المشروع فيها:

١- مراقبة الانتخابات في الهند .

٢- رصد خسائر القصف الإسرائيلي لغزة .

٣- رصد أحداث العنف في باكستان .

٤- الكوارث الطبيعية في هايتي وتشيلي.

س: ما هي الوسائل التي عن طريقها يتم

تسجيل الشهادات؟

ج : الوسائل التي عن طريقها يتم تسجيل

الشهادات:

١- رسائل الجوال.

٢- البريد الإلكتروني.

٣- (تويتر)

٤- الاتصال المباشر .

س: ما هي وسائل الاتصال بالمشروع ؟

ج: وسائل الاتصال بالمشروع هي:

١ - كلمنا على: ٠١٢٤٧٦٤٥٥٣ .

٢- راسلنا على: Info@u-shahid.org

٣- موقعنا: www.u-shahid.org/blog

٤ - (فيس بوك): أنت شاهد U Shaid

الجمعة ٣ و السبت ٤ حزيران ٢٠١١ بمدينة الإسكندرية، البرنامج ضمن فعاليات مشروع (أنت شاهد) لمراقبة الانتخابات المصرية ٢٠١١ بدعم من منظمة (بيت الحرية) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية. البرنامج متاح للشباب الناشطين ومنظمات المجتمع المدني المهتمين بمراقبة الانتخابات المصرية.

جدير بالذكر أن موقع (أنت شاهد) انتقل من مرحلة مراقبة الانتخابات إلى مراقبة مجمل تطورات المجتمع المصري، خاصةً على الصعيد السياسي، معتمداً على طريقة الخرائط (google maps)، وقد استطاع الموقع أن ينجح في رصد مجمل التطورات التي شهدتها ويشهدها الواقع السياسي والانتخابي المصري؛ لذا نجد في الصفحة الرئيسة للموقع وتحت عنوان (خرائط الانتخابات التفاعلية)، خريطة انتخابات ٢٠١٠ متضمنةً مجموعةً كبيرةً من التقارير.

تلقي موقع (يوشاهيد) في يوم الانتخاب ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٠ منذ فتح اللجان وحتى موعد إغلاقها ١٢٥٢ شهادة مدعومة بـ ٢٨٧ مقطع فيديو و١١١ صورة تعكس مجموعةً كبيرةً ومتنوعةً من الانتهاكات، وتتضمن مجموعةً من الانتهاكات التي بدأت في اليوم السابق ليوم الانتخابات. وكانت الملاحظة الجديرة بالذكر هي ورود تقارير تفيد بحدوث الانتهاكات نفسها بالطريقة نفسها في عدد

من الدوائر المختلفة في أنحاء مصر في الوقت نفسه، وهو ما أعطى انطباعاً واضحاً بنظامية تلك الانتهاكات ومنهجيتها. وكانت التقارير مصنفة كالتالي:^٢

١٢٤ حالة عنف تم تسجيلها على الموقع سواء بين أنصار المرشحين وصلت إلى حد إطلاق النار أو من خلال مجهولين أو المرشحين أنفسهم، وحدث ذلك في عدة دوائر انتخابية، وتم تسجيل عدد من الإصابات بالأعيرة النارية، وأفادت التقارير التي وردت إلى الموقع بوقوع ٦ قتلى سواء على يد بلطجية أو على يد أنصار المرشحين، فيما تضاربت الأنباء حول عدد القتلى. وأشارت التقارير إلى وجود واسع ومكثف للبلطجية بالأسلحة البيضاء في شوارع عديدة من الدوائر واعتدائهم على الناخبين، فضلاً عن تكسير بعض المحال وحرقتها، وفي دمياط تم إحراق الصناديق الانتخابية اعتراضاً على تزوير الانتخابات. كما أشارت التقارير إلى ١٤٨ حالة تدخل أمني سواء باحتجاز العديد من الناخبين والمراقبين والمندوبين أو حتى باحتجاز بعض المرشحين، وأيضاً بإغلاق بعض اللجان أو محاصرتها أو الانتشار المكثف خارجها، أو حتى داخل بعض اللجان وطرد مندوبي المرشحين، وكان طرد المراقبين ومندوبي المرشحين والاعتداء على بعضهم هو السمة الغالبة لذلك اليوم، حيث أفاد ٥١ تقريراً بحدوث ذلك. وأفاد ٦١ تقريراً بوجود عواقب تحول دون التصويت سواء بسبب الحصار الأمني أو العنف أو (البلطجة) أو إغلاق

اللجان في منتصف اليوم أو عدم فتح اللجان حتى وقت متأخر من اليوم.

أشارت التقارير إلى وجود ١١٦ حالة تلاعب بالأصوات سواء عن طريق تسويد البطاقات في العديد من اللجان أو عن طريق تبديل صناديق الاقتراع أو تركها مفتوحة أو عن طريق التصويت الجماعي أو وجود صناديق غير شفافة أو مغلقة أو تسجيل بعض الناخبين في أكثر من دائرة، أو تصويت مجموعات كبيرة في لجان لا ينتمون إليها بشكل جماعي، فضلاً عن ظاهرة جديدة، وهي انتشار بطاقات الاقتراع المختومة خارج اللجان قبل يوم الانتخاب في عدد من المحافظات. بالإضافة إلى ٥١ حالة شراء أصوات والتي وصلت إلى مبالغ كبيرة جداً في بعض اللجان أو إدخال الرشاوى العينية والمالية للمسؤولين عن اللجان.

أفاد ٢٦٥ تقريراً باستمرار الدعاية الانتخابية، بما في ذلك الدعاية الانتخابية داخل اللجان، بل ومن بعض القائمين على اللجان والمسؤولين التنفيذيين في بعض الدوائر، ووصلت الدعاية إلى وضع أجهزة حاسوب محمولة للدعاية لمرشحي الحزب الوطني داخل مجمعات اللجان. وصُنّف ٣٢٦ تقريراً كأخرى، تضمنت شهادات حول حالات العنف والبلطجة والتحرش بالفتيات والاشتباكات بالأسلحة النارية والأسلحة البيضاء فضلاً عن تقارير باحتجاز مصور قناة (الجزيرة) ونائب المدير التنفيذي لـ(هيومان رايتس ووتش) ومنع بعض

الإعلاميين من التغطية على الرغم من حصولهم على تصاريح لذلك.

لقد نجح موقع (أنت شاهد) وأثبت فاعليته في الرقابة على الانتخابات، وإن كانت التجربة الأولى تعاني من بعض القيود فإن تتابع الأحداث وما جرى خلال ثورة ٢٥ يناير - جعل للمواقع الإلكترونية الأثر الأكبر في تنسيق الثورة وبلورة الأفكار الجماهيرية واستدامة العمل المعارض لنظام الرئيس مبارك، وأثبتت مواقع التواصل الاجتماعي والهواتف الجواله أنها الأكثر قوة وفاعلية ومصداقية في نقل تفاعلات الثورة خلال أيام استمرارها، وهذا النجاح بلور أداة جديدة للرقابة الشعبية على العملية السياسية عامة والانتخابات على وجه الخصوص؛ لذا كان استمرار العمل بها وتطويرها من أولويات المجتمع المصري، لذا تبرز التساؤلات عن فحوى هذه التجربة؟ والآلية التي تحققت من خلالها؟ وما هي أهم الوسائل الإلكترونية المستخدمة في الرقابة؟

لقد امتد نشاط موقع (أنت شاهد) كنموذج للرقابة الإلكترونية الشعبية، إذ نجح القائمون على المشروع من تطوير المشروع، ليشمل مجمل العمل السياسي والانتخابي في مصر، وتشير الخرائط المعتمدة في المراقبة إلى وجود عدة محاور لها:

- خريطة مراقبة انتخابات ٢٠١٠.
- خريطة مراقبة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.
- خريطة مراقبة التعديلات الدستورية ٢٠١١.

- - خريطة مراقبة الانتخابات البرلمانية ٢٠١١.
- - خريطة مراقبة الحياة السياسية في مصر .
- ونجد أنه خلال فترة المراقبة استطاع الموقع بالتعاون مع كل القوى الشعبية والأفراد والمهتمين والأحزاب وقوى المجتمع المدني والمراقبين الذين تولى المشروع تدريبهم - أن يرصدوا حالات مختلفة تعكس (إيجابية وسلبية) حقيقة حيادية هذا المشروع؛ لوجود الكثير من التقارير التي أبلغت عن إيجابيات بعض جوانب العملية الانتخابية وكان الرصد كالتالي:^{٢١}
- مجمل التقارير ١٢٦٢.
- الأمور تسيير على ما يرام ١٠٧.
- حملات ٣٧١.
- مسيرة / تظاهرة ٧.
- حملات غير شرعية ٣٣٨.
- تحيز إعلامي ٤.
- حملات أخرى ٣٢.
- انتهاك حقوق سياسة التعبير - التجمع - الصحافة ٢٥.
- العنف ٩٤.
- اعتقالات ٣.
- تخويف ١٩.
- جرائم قتل ٢.
- أخرى ١٧.
- أحداث شغب ٥٥.
- تدخل أمني ٨.
- تدخل قوات الجيش ١٠.
- بخصوص التصويت ٤٠٢.
- انتهاك سرية التصويت ٣٦.
- تصويت جماعي ٥٠.
- تدخل في شؤون المراقبين أثناء المراقبة ٢٢.
- تدخل في شؤون الناخب أثناء التصويت تهديد أو رشوة ٤٩.
- تدخل مع ممثل مرشح ١٦.
- قوائم الناخبين مخالفة للقواعد ١٨.
- عدم وجود الأدوات المساعدة في عملية الاقتراع ٦٥.
- أخرى ١٣٣.
- رشوة انتخابية ٤٣.
- تلاعب في الأصوات ٣٣.
- استبعاد صندوق ٦.
- شهادات مباشرة من مواطنين ٤٧.
- مراكز اقتراع ٤٥١.
- دعايات داخل أو حول اللجان ٢٧٠.
- أمن مكثف خارج مراكز الاقتراع ٥.
- انخفاض نسبة الإقبال ٥٥.
- فتح مركز الاقتراع ليس على الوقت ٦٤.
- إغلاق مراكز الاقتراع قبل الوقت ٢٤.
- عوائق تمنع الوصول إلى أماكن الاقتراع ١٦.
- قائمة الانتظار في محطة الاقتراع ١٠.
- ضباط الأمن في مراكز الاقتراع ٦.
- إغلاق مركز الاقتراع ٥.
- اقتحام مركز الاقتراع ٣.
- عدم فتح مركز الاقتراع ١٥.
- محاولة اقتحام مركز الاقتراع ٥.

استنتاجات ختامية

- تفعيل خطوة الرقابة الإلكترونية الشعبية يتطلب عدة إجراءات لإنضاج التجربة:
- قيام الجهات الرقابية الانتخابية بعمل ورش تدريب وبأعداد كافية.
- مراعاة التوقيت المناسب للقيام بورش التدريب في وقت كاف يضمن الإعداد الجيد للكادر .
- الكادر المدرب يحقق إنجازاً أعلى ويعطي نتائج أقرب إلى الدقة.
- إشراك وكالات الأمم المتحدة المعنية والجهات الوطنية المختصة ومؤسسات المجتمع المدني في تطوير البرنامج على أصول وأسس علمية.
- القيام بحملة توعية تستهدف الجماهير قبل وقت مناسب لتهيئة المناخ النفسي للمتلقي وحثه على أن يكون مشاركاً إيجابياً.
- تشكيل تحالفات بين منظمات المجتمع المدني ومختلف الفعاليات ذات الاهتمام لتركيز العمل الرقابي كجهات مستلزمة للشكوى على الخروج بما يضمن عدم تشتيت الجهد الرقابي.
- تمكين الجهات الرقابية من أدواتها في جمع المعلومات .
- تشير التجارب سابقة الذكر إلى التطور الملحوظ في استخدام تقانة الاتصال وتوظيفها في إشراك المواطن في عمليات الرقابة على عمليات التصويت والانتخابات، الأمر الذي يفتح آفاقاً واسعة للحد من التلاعب في أصوات الناخبين لصالح الأحزاب الحاكمة.
- مع حداثة التجربة، فإن نتائجها في تغيير وقائع، والكشف عن خروق، وحتى تغيير أنظمة، تعطي مؤشرات إيجابية على امتلاك أدوات تراكم عمل الرقابة وقدرته.
- كأى تجربة جديدة ورائدة، فإن الرقابة الإلكترونية بحاجة إلى مزيد من الممارسة والمراجعة والتعديل للوصول إلى مستوى متقدم من تحقيق الأهداف.
- إشراك المواطن في الرقابة جزء مهم وهدف كبير لجعله مواطناً مشاركاً في الفعاليات السياسية، كما أن زج الأدوات السهلة وما في متناول يد المواطن من تقانة اتصال شائعة يقلل من جهد المواطن ويسهل عليه التواصل.
- المواطن الإيجابي يحقق نظاماً سياسياً تفاعلياً يسد الكثير من ثغرات تطل السلطة.

الهوامش :

- ١ انظر نص المادة (٢١)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ٢ المعهد الديمقراطي الوطني: كيف تقوم المنظمات الحكومية المحلية بمراقبة الانتخابات، ترجمة شريف يوسف، واشنطن، ١٩٩٧، ص ٥.
- ٣ روبرت نوريس وباتريك ميرلو: مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية، المعهد الديمقراطي الوطني للمنظمات المدنية، ترجمة نور الأسعد، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٧.
- ٤ عادل عبد الصادق «الرقابة الإلكترونية على الانتخابات فرص وحدود الفاعلية»، ملف الأهرام الإستراتيجي، الأهرام الرقمي: <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=6765402>،
- ٥ روبرت نوريس وباتريك ميرلو : مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية، المصدر نفسه، ص ٦.
- ٦ عادل عبد الصادق «الرقابة الإلكترونية على الانتخابات فرص وحدود الفاعلية»، مصدر سبق ذكره، ص ٣.
- ٧ المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٥.
- ٨ السيد نعيم «تيارات مبعثرة الرقابة الإلكترونية للانتخابات رصد أم ترصد» موقع مصر : <http://www.masress.com/gom/76139>
- ٩ انظر على سبيل المثال روبرت نوريس وباتريك ميرلو: مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ١-٤.
- ١٠ عادل عبد الصادق «الرقابة الإلكترونية على الانتخابات فرص وحدود الفاعلية»، مصدر سبق ذكره، ص ٤.
- ١١ اعتمدت هذه الدراسة على تحليل التجارب العربية بالاعتماد على مواقع الرقابة الإلكترونية الشعبية والتي تم اعتمادها في التجارب الانتخابية في كل بلد والتي أثبتت أهميتها ودورها الفاعل والمؤثر في الكشف عن الخروق التي شابت العملية الانتخابية، وبالتالي كان منهج تحليل المضمون لهذه المواقع الإلكترونية هو الوسيلة الأكثر علمية للكشف عن العناصر المهمة التي تتركز إليها هذه المواقع وتحليل الطرق والآليات التي اعتمدها في مراقبة العملية الانتخابية والوسائل المتاحة أمام الكم الهائل من أفراد المجتمع لممارسة دورهم الرقابي وتحديد الخروق التي يشاهدونها.
- الموقع الإلكتروني لمشروع (نشوف لمراقبة الانتخابات 12 الموقع الإلكتروني للموقع <http://www.nchoof.org/ar> (التونسية)،
- ١٣ الموقع الإلكتروني للحملة الشعبية للرقابة على الانتخابات في اليمن «تكنولوجيا جديدة تتيح للمواطنين اليمنيين فرصة المشاركة في الرقابة على الانتخابات»، http://ersod.org/?page_id=184
- ١٤ انظر التقارير الصادرة عن المشروع حول تطورات العملية السياسية والانتخابية اليمنية على الموقع www.ersod.org
- ١٥ المصدر نفسه، ص ٣.
- ١٦ حول النجاح الذي حققه هذا الموقع وما كان له من صدق إعلامي وعالمي يمكن الرجوع إلى تقرير حول «أنت شاهد: مراقبة الإلكترونية شعبية على الانتخابات المصرية»، بي بي سي العربية، www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/11/101115_egypt_us_election
- ١٧ المصدر نفسه، ص ٣.
- ١٨ ارجع حول مجمل الأفكار الأساسية للمشروع إلى الموقع الإلكتروني www.u-shahid.com
- ١٩ أحمد السلامي «الرقابة الإلكترونية التزامية»، <http://ar.mideastyouth.com>
- ٢٠ انظر مجمل التقارير الصادرة عن الموقع وعلى صفحته الرئيسية تحت عنوان (تقارير) www.u-shahid.com/
- ٢١ خريطة انتخابات ٢٠١١ موقع (أنت شاهد) <http://www.u-shahid.com/egyelection/reports>